سكان دولة اسرائيل لان اوروبا لا تعاني مثلا من مشكلة ارتفاع نسبة الطاقة الانتاجية العاطلة كما هو الامر في اسرائيل . ان ما سيجده السيد كلود شستونج بل وما يبحث عنه هو الميزة النسبية لمكان وجود اسرائيل وعلى قرب من السوق الافريقية ، سوق دول اتفاقية ياوندة . وبدلا من المسافات الهائلة التي تقطعها المواد الخام باتجاه اوروبا ، والسلع المصنعة باتجاه افريقيا واضطرارها للمرور في قناة السويس او عن طريق رأس الرجاء الصالح في حال اغلاق القناة ، بدلا من كل هذا بما يعنيه من ارتفاع تكاليف النقل بالاضافة الى تعرضها لاحتمالات اغلاق قناة السويس ، بدلا من كل هذا فان انشاء المشاريع المشتركة في اسرائيل المتصلة بأفريقيا عبر ميناء أيلات يجعلها تكون على صلة تجارية بأفريقيا موفرة على نفسها ارتفاع تكاليف النقل واحتمالات قطع الطريق بين افريقيا واوروبا . هذا بالاضافة الى أن المشاريع الاوروبية في اسرائيل ستكون بمنأى عن احتمالات التأميم وغيرها من الاخطار التي تحيق باستثمارات الدول الامبريالية في العالم الثالث . ويتيح هذا لاسرائيل العديد من المكاسب ، سواء من خلال مشاركتها في راس المال وبالتالي ارباح تلك المشاريع او من خلال الامتيازات التي تحققها من قيام مشاريع فوق أرضها ، كالضرائب ، والرسوم وتراكم الخبرة الفنية وتشغيل المهاجرين الجدد أو أي عرض جديد لليد العاملة بالاضافة الى ان قيام المشاريع الاوروبية في اسرائيل يزيد من اللحمة السياسية بين اوروبا واسرائيل وبالتالي من التزامات اوروبا السياسية تجاه اسرائيل وحرصها على وجودها وأمنها .

٤) واذا كانت الاتفاقية المذكورة قد حلت مشكلة « الخناق » الاول الذي يعاني منه الاقتصاد الاسرائيلي ، حيث وفرت السوق المطلوبة للصناعة الاسرائيلية فان «الخناق» الثاني ما زال قائما ويهدد كل احتمالات النمو في اسرائيل لان اسرائيل قد امتصت عمليا كل عرض لليد العاملة بما فيه عمال المناطق المحتلة . وأي زيادة جديدة في الاستثمارات في ظل تركيب القوى العاملة حاليا ، ومهما رفعت الكفاءة الانتاجية للعامل ، فانها لن تؤدي الا الى زيادة الطاقة الانتاجية العاطلة في الصناعة الاسرائيلية والتي تبلغ حاليا نسبا خطيرة . ولو استعدنا تصريحات المسئولين الاسرائيليين بشأن هذه المسألة لادركنا مدى خطورة هذه المشكلة « فمصانع الفولاذ والالكترونيات ينقصها ٢٤ الف عامل » (ر.١.٠ ٤٩٥) . ويقول يوسف الموجي في ٧٢/٧/٨ عندما كان وزيرا للعمل « أن مائة ألف شخص في اسرائيل يعملون في وظيفتين في آن واحد » .. وعدد الظواهر التي تميز الاقتصاد الاسرائيلي فقال « ان النقص في عدد العمال هو من أبرزها» (ر.١.٠. رقم ٦ عدد تجريبي) . كما «تناول المؤتمر الاقتصادي الثالث موضوع الطاقة البشرية العاملة في البلاد » (ر.١.٠. رقم ٢٣٨) ولمدير عام وزارة العمل تصريح مشابه لتصريح وزير العمل السابق يقول فيه « يوجد اليوم نقص خطير بالطاقة البشرية وسيستمر هذا النقص لعدة اعوام » (ر.١.٠. رقم ٣٢٧) وأما موشي برعام وزير العمل الحالي فيقول في ٧٤/٧/٢٦ « يوجد في الدولة نقص كبير في الطاقة البشرية في جميع القطاعات ... وحتى في جيش الدفاع الاسرائيلي » . ولهذا اشارت صحيفة معاريف الى ان « المفاوضات — مع السوق — ملزمة حتى الان بالتأثير على اتجاهات التخطيط والانماء والاستثمارات **وأعداد طاقة بشرية** في الاقتصاد الاسرائيلي » (معاريف ٧٣/١/١٢) . ماذا يعني نقص الطاقة البشرية ؟ انه يعني ببساطة شديدة ان كل خطط اسرائيل الاقتصادية للمرحلة القادمة وسياسة الاستثمارات بها وجميع التسهيلات التي قدمتها السوق المشتركة للصادرات الاسرائيلية تتوقف برمتها على حل مشكلة الطاقة البشرية اذ لا قيمة عملية للمصنع ان لم يكن هنالك من يقوم